النمو السكاني والتنمية الحضرية في محافظة المثنى

للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢١

م.د. حيدر حسين عليوي

المديرية العامة للتربية في المثنى

Population growth and urban development in Muthanna Governorate for the period 2007-2021

M.D. Haider Hussein Aliwi

Directorate of Education in Muthanna

hayder.luc@gmail.com

الملخص

لما كانت التنمية لها فلسفتها الخاصة وأهدافها العامة كذلك لها معوقات ومحددات، لذا تعد دراسة السكان اليوم في غاية الأهمية لان انعكاساتها تعطي صورة حقيقية عن الوضع السكاني لمجتمع ما وتبنى عليها كافة اتجاهات وخطط التنمية في مجلات شتى كالتعليم والصحة...الخ. فضلا عن رسم السياسات اقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني ولهذا فالدراسات السكانية لا زالت تفرض نفسها وبقوة على خطى البحث العلمي وفي ضوء ذلك فأن هذه الدراسة تأتي محاولة لتحديد مدى تأثير النمو السكاني في المحافظة على مسار ومستقبل التنمية الحضرية تحديدا. ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة في دراسة مدى تأثير الزيادة السكانية المضطردة على التنمية الحضرية في محافظة المثنى خلال المدة(٢٠٠٧-٢٠٢١) ومن هذا المبدأ فقد كشفت الدراسة عن تطور حجم ونمو سكان محافظة المثنى فهي لا تزال تشهد نموا سكانيا متزايدا ومتفاوتا ما بين اقسامها الإدارية وعلى مستوى الحضر والريف بتأثير عامل الهجرة الداخلية والذي بدا واضحا في تفوق معدل النمو في حضر بعض الوحدات الإدارية كونها مناطق جاذبة للسكان ووفقا للتقديرات الصادرة عن الجهات المعنية، بلغ عدد سكان المحافظة عام ٢٠٠٧ (٦١٤٧٩٩) الف نسمة، ارتفع عام ٢٠٢١ الى (٨٧٩٨٧٤) الف نسمة أي بمعدل بلغ(٢.٥٪) قياسا بالعراق والبالغ (٢.٣٪) وهذا سيترك اثرا على مسار التنمية. **الكلمات المفتاحية:** نمو السكان ، التنمية ، التحضر ، التنمية الحضرية

Abstract

The study of the population today is very important because its repercussions give a true picture of the demographic situation of a society and on which all tracks of development plans are built in various fields such as education and health...etc. And drawing public policies at the national level In light of this, this study is an attempt to determine the extent of the impact of population growth in maintaining the path and future of urban development. Hence, the problem of the study lies in studying the extent of the impact of the steady population increase on urban development in Al-Muthanna Governorate during the period (٢٠٠٧-٢٠٢١). At the urban and rural levels, due to the influence of the internal migration factor, which was evident in the outperformance of the growth rate in the urban areas of some administrative units, as they are attractive areas for the population. According to the estimates issued by the concerned authorities, the population of the governorate in ٢٠٠٧reached (٦١٤٧٩٩) thousand people, which rose in ٢٠٢١to (٨٧٩٨٧٤). One thousand people, a rate of (٢,٥٪), which is slightly higher than its counterpart in Iraq, which amounts to (٢,٣٪), and this will have an impact on the development path.

المقدمة

تمثل قضية السكان والتنمية اليوم قضية معاصرة تحظى اهتماما متزايدا لدى جميع دول العالم وتدخل بقوة في كافة القضايا العالمية والاطروحات والدراسات الانية والمستقبلية ومن أكثر العلاقات إشكالية ان الزيادة السكانية اضحت اليوم احدى الأسباب الرئيسة لمعظم مشاكل الدول فعملية تحقيق التوازن ما بينهما تمثل سياسة سكانية تعد مؤشرا على تقدم ألامم او تأخرها، ذلك لان متغيرات السكان والتنمية تمثل حالة متداخلة ستنعكس على مجمل مسار التنمية المستدامة، ومن هذا المبدأ فأن الخصوبة السكانية لا تقتصر على كونها عملية بيولوجية فحسب بل تكتنفها اتجاهات اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تكون موجهه او نافية لكثير من المشكلات السكانية كالفقر والبطالة والجريمة وغيرها وهذا ما دعانا الى تناول هذه الدراسة اذ تكتسب اهميتها نظرا لما تعانيه المحافظة من تخلف واضح في مسار التنمية ولكي تكون هدفا الى توفير قاعدة معلوماتية يمكن ان توجه انظار صناع القرار لدفع عجلة التنمية في المحافظة.

مشكلة البحث

يمكن تلخيص مشكلة البحث على النحو الاتي:

١. ما هو مسار الزيادة السكانية في محافظة المثنى
٢. ما مدى تأثير النمو السكاني على مسيرة التنمية بالمحافظة

فرضية البحث

ستحاول الدراسة الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال الفرضيات الاتية:

١. شهدت محافظة المثنى زيادة سكانية خلال مدة الدراسة انعكست على تفاوت معدلات النمو بين وحداتها الإدارية.
٢. اختلاف معدلات النمو السكاني بين وحداتها الإدارية انعكست على عدم التوازن التنموي بين مناطق المحافظة.

منهج وهيكلية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتصوير مسار الزيادة السكانية بين مناطق المحافظة وتحليل البيانات المتوفرة لتشخيص العلاقة بين التنمية والسكان من اجل الوصول الى النتائج المرجوة، ومن اجل الوصول الى ذلك قسمت الدراسة الى مبحثين هما:

المبحث الأول: ابجديات النمو السكاني والتنمية

المبحث الثاني: النمو السكاني في المحافظة وانعكاسه على التنمية الحضرية

الحدود المكانية والزمنية للدراسة تمثل محافظة المثنى البعد المكاني للدراسة وتقع جغرافيا في القسم الجنوبي الغربي من العراق وتشكل ارضها قسما في الجزء الجنوبي من للسهل الرسوبي، والقسم الاخر في الجزء الجنوبي الغربي للهضبة الغربية، وهي متاخمة بحدودها الادارية لمحافظات البصرة وذي قار من الشرق والشمال الشرقي، والقادسية والنجف من الشمال والشمال الغربي، كما تشترك المحافظة بحدود دولية مع المملكة العربية السعودية من جهة الجنوب والجنوب الغربي وتتحدد مناطقها الإدارية وبخمسة اقضية وسبعة نواحي تابعة وهي (السماوه والرميثة والخضر والسلمان والوركاء، السوير والدراجي والمجد والنجمي والهلال وبصيه والكرامة) قدرت مساحتها من العراق ب(٥١٧٤٠كم٢).

اما فلكيا فتقع بين دائرتي عرض (٢٩°و ٣٢°) شمالا وبين خطي طول (٤٤°) و (٤٠°-٤٦ °) شرقا. خريطة(١) الموقع والحدود الإدارية لمحافظة المثنى

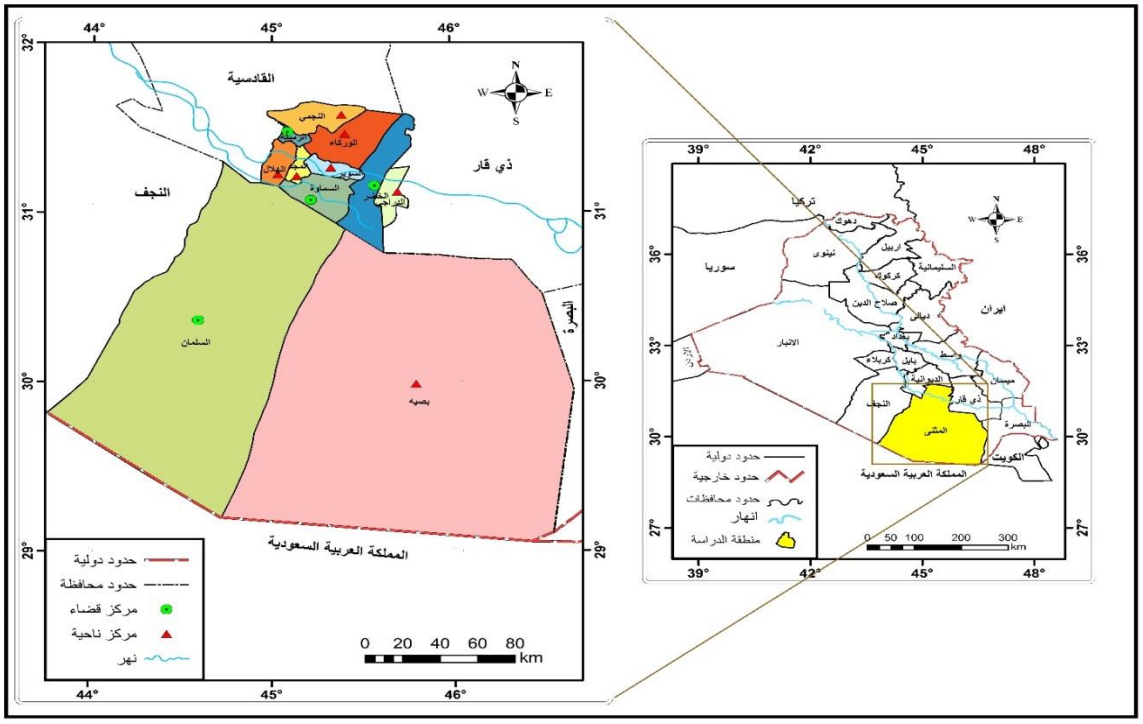

المصدر: الباحث بالاعتماد على: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة المثنى الإدارية، بغداد، ٢٠١٠، مقياس ١: ٢٥٠٠٠٠.

المبحث الأول: النمو السكان والتنمية ولغرض تبسيط دراسته قسم عل النحو الاتي:

أولا: نمو السكان: ان ميدان جغرافية السكان ينصب على فهم التباينات المكانية للعناصر السكانية المختلفة والتي تتمحور بمجملها على ما يعرف بنمو السكان، اذ عرف بانه الزيادة او النقصان الطبيعي في حجم السكان والناجم عن الفرق بين المواليد والوفيات، او الهجرة[١]. اذن فالديموغرافيا تهتم بالدراسة العددية للظواهر السكانية من نموهم وتوزيعهم وتراكيبهم المختلفة والعلاقة ما بين المعطيات السكانية من ناحية والظواهر الطبيعية والاقتصادية من ناحية أخرى وتستند وفق القوانين العلمية التي تحكم الظواهر والمعطيات السكانية وتفسر تطورها[٢].

ثانيا: التنمية: يشير مصطلح التنمية لغة الى الزيادة والانتشار وهو مشتق من الفعل(نمّى) كما تعني النماء أي الازدياد التدريجي [٣]، اما اصطلاحا فقد اتسعت مفاهيم وابعاد التنمية تبعا لتعدد انماطها وأهدافها الا ان التعريف الأقرب للشمولية والاتساع هو " الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم ، الصحة ، الأسرة ، الشباب ، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الرفاهية الاجتماعية [٤].

ثالثا: التحضر: يرتكز مفهوم التحضر على ثلاث مفاهيم هي المفهوم السلوكي والوظيفي والمفهوم الديموغرافي فالأول والثاني يشيران الى الأنماط السلوكية للسكان وانشطتهم الاقتصادية المتغيرة وفق التغيرات التي شهدها البناء الاقتصادي اما الديموغرافي فيعني بتركز السكان وانعكاسه على زيادة المراكز الحضرية وزيادة حجم سكانها[٥]. اما درجة التحضر هي نسبة سكان المناطق الحضرية الى اجمالي سكان البلاد [٦].

رابعا: التنمية الحضرية: يشير مفهوم التنمية الحضرية بانها مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القائمون على إدارة المراكز الحضرية لتحقيق جملة من الأهداف الرامية لتحسين وديمومة جودة الحياة الحضرية[٧]

خامسا: النمو السكاني وعلاقته بالتنمية

ان العلاقة بين النمو السكاني والتنمية علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما بالإنسان هو هدف التنمية ومحركها اي ان العامل البشري هو هدف ووسيلة التخطيط، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، أو في أي وحدة مكانية صغيرة ذلك ان المتغيرات السكانية من الخصوبة والوفيات والهجرة تعد عوامل تتأثر بها عملية التنمية حيث اصبح التضخم الحضري من ابرز مشكلات السكان سواء في الأقطار العربية او غيرها . ورغم ان تطور سكان الحضر يعد من الأمور الإيجابية خاصة عند توفر الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية الا ان لها جانبا اخر اذ ان تضخم السكان يمهد لكثير من المشكلات في الجوانب المتصلة بالسكان من تعليم وصحة ودخل وسكن وغيرها[٨]ان النمو السكان المتسارع والغير منظم يؤثر على الخطط التنموية في أي بلد خاصة البلدان النامية كالعراق والذي يتسم بسوء استغلال الموارد المتاحة مما خلق تداعيات اقتصادية واجتماعية دفعت بكثير من السكان الى حواضن الفقر والتخلف وتراجع مستويات المعيشة. وفي تقرير صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء ان عدد سكان العراق عام ٢٠٢٣ تجاوز وفق التقديرات الى (٤٣) مليون نسمه بعد ان بلغ (٤٢)مليون نسمه عام٢٠٢٢ أي بمعنى ان سكان العراق يزدادون سنويا بمقدار ٩٠٠ الى مليون نسمة في فترة زمنية قصيرة[٩] ، مقابل معدل منخفض لنمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ (٢.٨٪) مقارنة بمصر(٣.٣٪) وايران(٤.٦٪) وسوريا(٣.٦٪)[١٠]، وتوقعت شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة ان يصل النمو لسكاني في الدول النامية التي يبلغ عدد سكانها حاليا ٥.٤ مليار نسمه الى ٧.٩ مليار نسمه عام ٢٠٥٠ بمعدل نمو يبلغ ٢.٥٪ سنويا ليفرض هذا التزايد مزيدا من التحديات على الموارد والبيئة والسياسات التنموية اللازمة للوفاء باحتياجات السكان ويلقي بأعباء كبيرة على موارد الارض الطبيعية والاقتصادية التي لا يزال الانسان عاجزا عن الوصول الى أفضل استغلال لها بما يتناسب والزيادة السنوية للسكان [١١].

المبحث الثاني: النمو السكاني في المحافظة وانعكاسه على التنمية الحضرية

أولا: النمو السكاني

عادة يتم حساب معدل نمو السكان وفق طريقة التغير النسبي في عدد السكان بين تعدادين مختلفين وبافتراض مدة زمنية متساوية تفصل بينهما كما هو الحال في العراق على أساس ١٠ سنوات ولكن لانعدام التعداد الرسمي والدقيق للسكان منذ عام ١٩٩٧ تم الاعتماد على التقديرات وعمليات الحصر والترقيم والتي يشوبها الغموض وعدم الدقة أحيانا بالتالي فهو امر لا يساعد على متابعة التطور السكاني في البلد بصورة دقيقة وبفترات زمنية متساوية. لذا أصبح من الضروري حساب التطور في عدد السكان على أساس سنوي بالشكل الذي يساعد على اجراء المقارنات في البيانات الديموغرافية في العراق. اذ يشير جدول(١) وشكل(١) يزداد سكان المحافظة بوتائر متصاعدة خلال مدة الدراسة اذ قدر حجمهم ب(٦١٤٩٩٧) نسمه عام ٢٠٠٧ ليصبح (٨٧٩٨٧٤) عام ٢٠٢١ موزعين على مختلف الوحدات الإدارية أي الزيادة المطلقة كانت خلال ١٤عام بمقدار(٢٦٤٨٧٧) نسمه تقريبا أي بنسبة زيادة طبيعية سنوية بلغت (٤.٣٪) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (٢.٥٪) نظير تفوق الأخير على عموم العراق والبالغ (٢.٢٪) وهذه الزيادة السكانية انما جاءت محصلة المحركات الديموغرافية من ولادات مرتفعة وهجرة وافدة وانخفاض الوفيات اذ جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الثانية بعد كربلاء في ارتفاع معدل الخصوبة والذي بلغ(٤٠.٣‰) بالالف وهو اعلى من مثيله في العراق والبالغ(٣.٣‰)اما بالنسبة للتركيب النوعي والتي تعد من الجوانب المهمة التي تعكس الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، فيلاحظ التوازن النوعي او تماثل نسبة الزيادة السنوية لكلا الجنسين عند (٤.٣٪) وكذلك الحال معدل النمو عند عتبة (٢.٥٪) وهذا يتضح جليا من نسبة النوع والتي بلغت (١٠١٪) ذكر لكل انثى بين فترات الدراسة وهذا يعود الى الفارق الضئيل في حجم سكان كلا الجنسين فضلا عن تعدد الزوجات وكثرة المواليد والذي يعود في اغلب الأحيان الى الرغبة في إنجاب الذكور على الاناث وهو موروث تأصل لدى الشعب العراقي، اذ بلغ معدل الخصوبة الكلي في المحافظة (٤٠.٣‰) ومعدل التكاثر للإناث في سن الانجاب(٤٦.٥‰) وهو اعلى مقارنة بالعراق والبالغ(٣.٨‰) و(١.٨‰) لمعدل الخصوبة والتكاثر على التوالي، يقابله انخفاض

مستمر في معدل الوفيات اذ بلغ(٣.٥‰)بالألف مقابل(٥.٤) بالعراق[١٢].جدول(١) حجم وتركيب السكان ومعدل النمو والزيادة السنوية في محافظة المثنى للمدة(٢٠٠٧-٢٠٢١)

سنوات التعداد	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الزيادة الطبيعية%			معدل النمو السنوي%		
				ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
٢٠٠٧	٣٠٩٠٨٦	٣٠٥٩١١	٦١٤٩٩٧	٤.٣	٤.٣	٤.٣	٢.٥	٢.٥	٢.٥
٢٠٢١	442144	437730	879874						
العراق			٤١,١٩٠,٦٥٨				٪٢.٢		

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، ٢٠٠٧.

٢) جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢٢.

٣) جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٢٢، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢، ص٧.

*** تم احتساب معدل الزيادة السكانية السنوية اعتماده على المعادلة ن=(ك٢- ك١) ÷ ك١ × ١٠٠ = ن ÷ ت**

اذ ان: ن= نسبة الزيادة الكلية ، ك٢= التعداد الاحدث ، ك١=التعداد الاقدم ، ت= عدد السنوات بين تعدادين

ينظر: فايز محمد العيسوي، اسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠٩. ص١٢١-١٢٢.

تم استخراج معدل النمو السنوي اعتمادا على المعادلة:

$$R=(\sqrt[t]{\frac{p1}{po}}-1)\times 100$$

اذ ان: **R** = معدل نمو السكان. **t**= عدد السنوات بين التعدادين

p1= عدد السكان في التعداد اللاحق. **po** = عدد السكان في التعداد السابق.

ينظر: فتحي محمد ابو عيانه، مدخل الى التحليل الاحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص٢٣٤.

شكل(١) حجم وتركيب السكان النوعي في محافظة المثنى للمدة(٢٠٠٧-٢٠٢١)

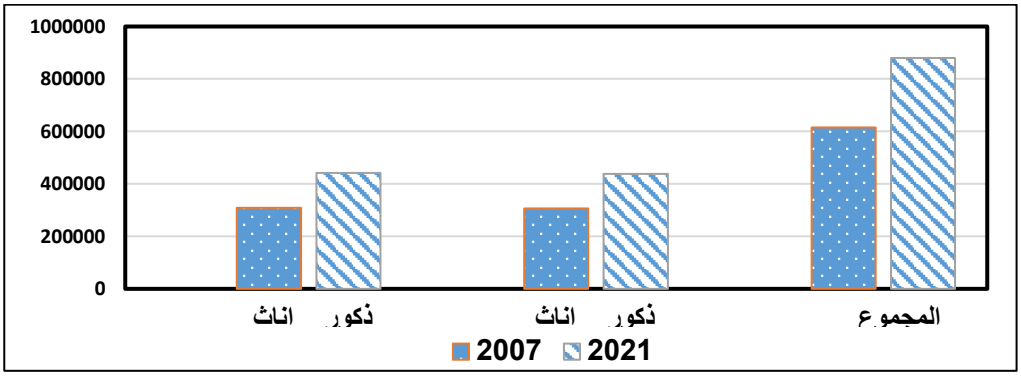

المصدر: الباحث باعتماد على: جدول(١)ويعد التحضر عملية ديناميكية اجتماعية – اقتصادية معقدة، تكشف عن مدى تركز او تشتت السكان في المناطق الحضرية والريفية وبيان أسبابه وعواقبه على التخطيط التنموي في المناطق الجاذبة للسكان[١٣] ، وإذا أمعنا النظر الى جدول وشكل(٢) والذي يكشف صورة النمو السكاني بالمحافظة بحسب البيئة يلاحظ ان نسبة سكان الحضر في تزايد مستمر مقارنة بالريف حيث يبلغ(٤٦.٤٤٪) عام٢٠٢١ بعد ان كان يبلغ (٤٣.٩٧٪) عام٢٠٠٧ أي بنسبة زيادة طبيعية بلغت (٥.١٪) ومعدل نمو سنوي بلغ (٢.٩٪) خلال المدة(٢٠٠٧-٢٠٢١) ، يقابله اتجاه نسبة سكان الريف نحو الهبوط من(٥٦.٠٣-٥٣.٥٦٪) على التوالي، في حين بلغ معدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف(٣.٧٪) بمعدل نمو يبلغ(٢.٢٪) خلال فترة الدراسة على الترتيب. وهذا يعكس حالة الهجرة المستمرة من الريف نحو الحضر والتي يعزف اغلب المهاجرين من هذا النوع عن تسجيل تغيير محل اقامتهم داخل المحافظة فضلا عن الهجرة الوافدة اليها، وبسبب الافتقار للتخطيط وغياب الإحصاء الرسمي للسكان الا ان السجلات المعنية سجلت عدد مهاجرين وافدين الى القطب الحضري بالمحافظة خلال مدة الدراسة بلغ (١٦١٢٣)[١٤] نسمه، أي بنسبة ١.٨٪ من سكان حضر المحافظة. هذه العملية الديموغرافية خلقت حالة من الضغط الحضري على المساحة المعمورة داخل المحافظة أي بما يعرف بالكثافة الحضرية كما يوضحها جدول(٣) اذ ارتفع الضغط السكاني الحضري من(٣٠٠.٣- ٤٥٤٦.١)شخص/كم٢ خلال مدة الدراسة على الرغم من ثبات المساحة الحضرية المشغولة عند(٨٩.٨٩

كم٢) وهي نتيجة حتمية للزيادة السكانية.جدول(٢) حجم ونمو السكان بحسب البيئة ومعدل الزيادة الطبيعية في محافظة المثنى للمدة(٢٠٠٧-٢٠٢١)

سنوات التعداد	حضر	ريف	المجموع	نسبة الزيادة الطبيعية%			معدل النمو السنوي%		
				حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع
٢٠٠٧	٢٧٠٤٢٤	٣٤٤٥٧٣	٦١٤٩٩٧	٥.١	٣.٧	٤.٣	٢.٩	٢.٢	٢.٥
النسبة%	٤٣.٩٧	٥٦.٠٣	٪١٠٠						
٢٠٢١	٤٠٨٦٥٣	٤٧١٢٢١	879874						
النسبة%	٤٦.٤٤	٥٣.٥٦	٪١٠٠						

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، ٢٠٠٧.

٢) جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢٢.

شكل(٢) التوزيع البيئي للسكان بين عامي (٢٠٠٧-٢٠٢١)

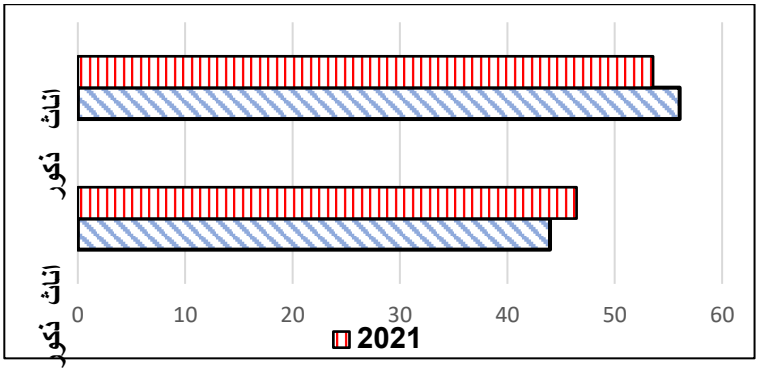

المصدر: الباحث باعتماد على: جدول(١) جدول(٣) الكثافة الحضرية في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢١)

السنوات	المساحة	المساحة الحضرية المعمورة/كم2	عدد سكان الحضر	الكثافة الحضرية شخص/كم2
2007	51740	89.89%	270424	3008.3
2021	51740	89.89%	408653	4546.1

المصدر: الباحث بالاعتماد على: وزارة الاعمار والإسكان، مديرية بلديات المثنى، شعبة تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

وبفعل عوامل الطرد للمدينة في ظل التوسع السريع للحواضر، وبثبات المساحة المعمورة وضغط السكان المتواصل عليها وعدم قدرة المدينة على احتواء الضغط السكاني المتزايد خلق حالة من الاستيطان شبه الحضري خارج التصميم الأساسي للمدينة في ضواحيها والمناطق المحاذية لها والزحف على أراضيها الزراعية وفضاءاتها الخضراء واقصاءها جزئيا او كليا عبر ما يعرف (بالسكن العشوائي) وتعد من التهديدات المباشرة للتنمية بالمحافظة خاصة وان هذه الاحياء تضم في طياتها موروث اجتماعي وثقافي وامني هش ورخو تتصف بكونها بيئة ولودة لعمالة الاطفال واوكار الجريمة المنظمة كما انه هذه المساحات مخصصة لمشاريع استراتيجية تنموية ومشاريع بنى تحتية وخدمات أساسية تخدم كل سكان المحافظة. اذ بلغ عدد المساكن العشوائية(٢٤٢٥٨) مسكن موزعة على(١٣٤) حي عشوائي على كافة اطراف مراكز اقضية ونواحي المحافظة وتحتضن ما يقارب(٣٢٢٤٢١) نسمه من السكان[١٥]، أي يشكلون ما نسبته (٣٦.٦٪) من مجمل سكان المحافظة، هذا الضغط السكاني سيتسبب بخلل بمؤشرات التنمية الحضرية مثل خدمات البنى التحتية كالماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق وغيرها

ثانيا: مستقبل السكان وانعكاسه على التنمية الحضرية يعد التنبؤ بحجم السكان إحدى اهم أدوات فهم وتخطيط الوضع الحالي والمستقبلي للسكان ورسم وتحديد السياسات اللازمة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني وموارد الدولة المتاحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبعا لذلك من المتوقع ان يتخطى عدد سكان العراق عتبة (٥١) مليون نسمه تقريبا بحلول عام ٢٠٣٠، اما في محافظة المثنى فمن

المتوقع حسب التقديرات ان يصل عدد السكان عام ٢٠٣٠ الى (١٠٩٨٨٤٢)[١٦] مليون نسمه، في حال ثبات معدل النمو عند حدود(٢.٥٪) أي بزيادة سنوية تبلغ (٢١٨٩٦٨) نسمه، وبنسبة (٢.٥٪) سنوياً. وفي ظل تأرجح نمو الدخل القومي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي العراقي عند حدود (٢٪) مما يعني عدم قدرته على مجابهة واستيعاب الزيادة السكانية المستمرة وتحسين مستوى المعيشة خاصة وان منطقة الدراسة صنفت الأولى بين محافظات العراق بمعدلات الفقر حيث قفز معدل البطالة من (١٤.٣-٢٩.٣٪) خلال فترة الدراسة، بالشكل الذي انعكس على ارتفاع نسبة الفقر وتخطيها حاجز (٥٦.١٪)[١٧]، مما القي بظلاله على تخلف مؤشرات التنمية الاجتماعية الرئيسة (التعليم والصحة) كما يوضحها جدول(٤) واللذان يعدان عناصر أساسيا في هيكلية التنمية وأهدافها، فمن خلال جدول(٤) يتبين ان التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الابتدائي لا يتناسب وتوزيع ومعدل السكان على مستوى الاقضية والنواحي اذ بلغ عدد المدارس الابتدائية (٥٤٣) مدرسة تؤم(٢٠٨٠٦٣) تلميذا وبذلك تشكل هذه الفئة العمرية(٦-١١ سنة) نسبة (٢٣.٦٪) لمن هم في مقاعد الدراسة من اجمالي سكان المحافظة جدول(٤) التوزيع الجغرافي للسكان ومعدل النمو والمدارس والمستشفيات ومقدار العجز في محافظة المثنى لعام ٢٠٢١

القضاء/ ناحية	عدد السكان	معدل النمو السكاني	عدد المدارس الابتدائية	عدد التلاميذ	مقدار العجز**	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلاب	مقدار العجز***	عدد المستشفيات	مقدار العجز****
م.ق.السماوه	٣٢٤٦٢٧	1.7	١٩٩	٨٥٢١٤	37	٧٧	٤٢٢٢٢	5	3	3
ن.السوير*	٥١٩٨٣	--	٣٤	٤١٢١	-٢٢	٩	٣٢١٢	-٢	٠	٠
م.ق.الرميثة	132601	2.2	٤٤	٢٨٢٣٢	34	٣٧	٢٥٣٢٤	12	1	1
ن. المجد	٤٧٦٦٠	2.3	٣٠	١٠١٥٩	-1	٧	٤١٢٣	1	0	0
ن. النجمي	38658	2.2	٣٢	٩٥٢٣	-5	٤	٢٣٢١	0	0	0
ن. الهلال	٤٣٦٧٧	4.4	٣٢	٩٥١٢	-5	٦	٢٥٨٦	0	0	0
قضاء الوركاء	١٠٧٨٨٧	2.6	٦٦	٢٩٢١٢	15	٢٤	١٣٢١٢	1	1	1
م.ق.السلمان	10714	-1.4	٨	١٥٩٥	-3	٣	٣٢٨	-2	0	0
ن. بصيه	١٢٤٧	-٧.١	٩	٧٤٢	-٦	١	٨٧	٠	٠	٠
م.ق.الخضر	٩٩٨٤٩	1.0	٥٩	٢٣٥٢١	6	٢٣	١٥٢٣٤	6	1	1
ن.الدراجي*	٢٠٩٧١	--	٣٠	٦٢٣٢	-١٢	٨	١٢٤٥	-٥	٠	٠
المحافظة	٨٧٩٨٧٤	2.5	٥٤٣	٢٠٨٠٦٣	34	١٩٩	١٠٩٨٩٤	16	6	6

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١. جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢٢.
٢. وزارة التربية، المديرية العامة لتربية المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.
٣. وزارة الصحة، دائرة صحة المثنى، قسم الإحصاء الصحي والحياتي، (بيانات غير منشوره)، ٢٠٢٢شكل(٣) التوزيع الجغرافي للسكان وطلاب المرحلة الابتدائية والثانوية في محافظة المثنى

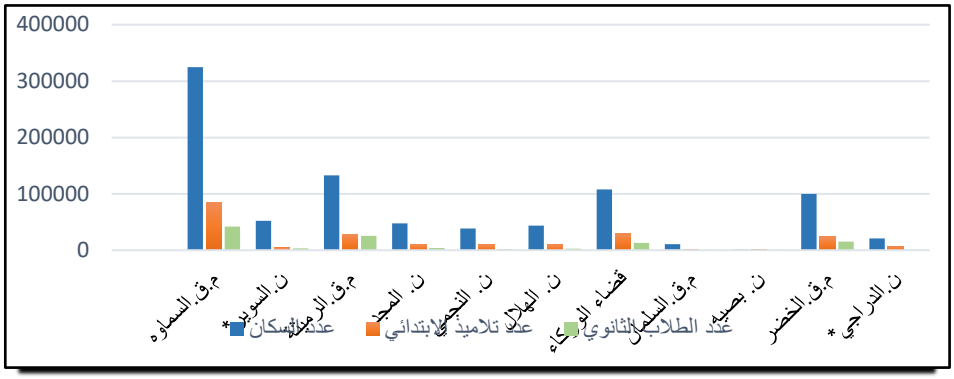

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(٤)

احتل فيها مركز قضاء السماوة موقع الصدارة بواقع (١٩٩ و٨٥٢١٤) مدرسة وتلاميذ على التوالي، تليها قضاء الوركاء ب(٦٦ و٢٩٢١٢) مدرسة وتلميذا، فيما سجلت اقل مؤشر في مركز قضاء السلمان ب(٨ و١٥٩٥) مدرسة وتلميذ.ويلاحظ الفجوة المكانية بين عدد المدارس وحجم الطلاب المشتق من الزيادة السكانية المتنامية وطبقا للمعايير التخطيطية التي اشترطت كل مدرسة ان تضم ما بين (٣٠٠-٣٦٠ طالبا) فقد بلغ مقدار العجز في المحافظة (٣٤) مدرسة جاء اكثرها في مركز قضاء السماوة اذ تحتاج الى(٣٧) مدرسة تليها مركز قضاء الرميثة ب(١٥) مدرسة كما يلاحظ ان نواحي المحافظة التي يغلب عليها الطابع الريفي لا تعاني من نقص في الأبنية المدرسة والذي يعود احيانا لا لقلة طلبتها فحسب بل قد يعود الى اتجاه اغلب طلاب هذه المناطق الى مدارس المركز بسبب جودة ونوعية التعليم خاصة التعليم الأهلي والديني، كذلك الحال ينطبق على التعليم الثانوي اذ بلغ عدد المدارس الثانوية لأجمالي المحافظة(١٩٩) مدرسة التحق فيها ما يقارب(١٠٩٨٩٤)طالبا، يشكلون نسبة(١٢.٤٪) من سكان المحافظة، ويكاد يقترب التوزيع الجغرافي لهذا المؤشر مع مراكز الثقل السكاني بالمحافظة وهي السماوه والرميثة والوركاء والخضر اذ سجلت عدد سكان بلغ (٢٣٤٦٢٧، ١٣٢٦٠١، ١٠٧٨٨٧، ٩٩٨٤٩) نسمه على الترتيب فيما بلغت الكثافة الطلابية وللفئة العمرية(١٢-١٧)سنة ما يقارب(٤٢٢٢٢، ٢٥٣٢٤، ١٣٢١٢، ١٥٢٣٤) الف طالبا انخرطوا في(٧٧، ٣٧، ٢٤، ٢٣) مدرسة على التوالي، وبالتالي فان نمو الطلاب في تزايد بفعل الزيادة السكانية المغذية من الفئة الأولى والثانية(رياض الأطفال والتعليم الابتدائي) وه بذلك تجاوز المعيار المحدد(٤٨٠-٥١٠ طالب/مدرسة) لان هناك عجز بمقدار (١٦ مدرسة) بلغ أعلاه في ذات المراكز الحضرية تبعا لحجمها السكاني، مما سيدفع بالطلبة الى المسير لمسافات بعيده بغية الوصول الى اقرب مدرسة نتيجة قلة ونقص الابنية وكثافة الطلاب بالمدرسة الواحدة، هذه العوامل وغيرها تركت بصماتها على تخلف التعليم ومخرجاته في المحافظة عن مواكبة التنمية. اما بالنسبة لمؤشر الصحة فيتضح من جدول(٤) ان المحافظة تعاني من عجز واضح للمستشفيات بالرغم من الزيادة السكانية المستمرة والذي يؤشر حالة من ضعف او غياب مفهوم الامن الإنساني والواقع التنموي اذ لم تشهد المحافظة أي تطور في حجم وعدد المستشفيات منذ الثمانينات ولحد اليوم فقد بلغ عددها(٦) مستشفيات تركزت في مراكز الاقضية بعد إضافة مستشفى اهلي واحد في مركز قضاء السماوة، فحسب المعايير المحلية والتي حددت ب بمستشفى واحد لكل(٥٠ الف) نسمه وطبقا لحجم السكان فان المحافظة تحتاج الى (٦) مستشفيات لتغطي سكانها مما يعني وجود اكتظاظ سكاني في كل مستشفى يؤثر سلبا على مستوى الخدمة الصحية للمواطنين لعدم التوافق بين حجم السكان وعدد المستشفيات المتوفرة، لان زيادة اعدادها اشارة لكفاءة الخدمات الصحية، وقلتها دليل على القدرة العلاجية المتواضعة[١٨] .

النتائج

بناءا على ما تقدم من معطيات توصل البحث الى جملة من النتائج أهمها: -

١. على الرغم من ان معدل نمو سكان العراق قد بلغ (٢.٣٪) سنويا، الا ان المحافظة شهدت معدل نمو اسرع وبوتيرة اعلى قد بلغ(٢.٥٪) سنويا، اذ ارتفع حجمهم ما بين (٦١٤٧٩٩) الف نسمة عام ٢٠٠٧ الى (٨٧٩٨٧٤) الف نسمة عام ٢٠٢١ أي يزداد سكان المحافظة وطبقا لنتائج التقديرات نسبة بلغت(٤.٣٪) سنويا.

٢. كشف البحث عن نسبة خصوبة مرتفعة سجلتها المحافظة بلغت (٤.٠٣‰) بالألف، فيما شهد معدل التكاثر الإجمالي للنساء في سن الانجاب نسبة عالية في المحافظة اذ بلغت(٤٦.٥‰) فاقت مثيلتها العامة في العراق والبالغة(١.٨‰)، مما سبب زيادة مستمرة في حجم سكان المحافظة.

٣. على الصعيد البيئي أوضح البحث عن حركة ديناميكية متدفقة للسكان من الريف نحو الحضر بشكل غير مخطط ومتوازن يؤشر لحالة حدوث مشاكل على التنمية على المدى المتوسط والبعيد حيث انخفاض نسبة سكان الريف من(٥٦.٠٣-٥٣.٥٦٪) خلال فترة الدراسة، مما انعكس على تزايد سكان الحضر من(٤٣.٩٧-٤٦.٤٤٪) خلال الاعوام٢٠٠٧-٢٠٢١ فقد بلغت نسبة الزيادة الطبيعية للريف على حساب الحضر (٥.١٪) سنويا.

٤. أوضحت الدراسة مدى الضغط السكاني على مساحة الرقعة المعمورة بالمحافظة اذ بلغت الكثافة السكانية الحضرية خلال عام ٢٠٢١(٤٥٤٦.١) شخص/كم^{٢}، مقابل (٣٠٠٨.٣) شخص/كم^{٢} عام٢٠٠٧ على الرغم من ثبات المساحة المعمورة عند عتبة(٨٩.٨٩كم^{٢}) بتأثير حركة الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية مما انعكس على ظهور تحضر الأطراف وظاهرة السكن العشوائي ذات المستويات الحضرية المتدنية.

٥. أظهرت الدراسة انعدام التناغم بين المؤشرات السكانية ومؤشرات التنمية الحضرية حيث ان نمو وتطور السكان المتواصل لم ترافقه تطور وزيادة فرص التنمية وتلبية حاجة السكان من الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم ذات المساس المباشر بحياة السكان ان تبين ان هناك عجز واضح في عدد المستشفيات والمدارس وتلق نصيبها من التنمية والتطوير.

المقترحات

١. رسم سياسة سكانية تحد من النمو السكاني المتسارع كواحد من العوامل التي تعيق للتنمية وذلك عبر المواءمة بين السياسات السكانية والتنموية وتوسيع افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من البطالة والفقر والمشاكل الناجمة عنها وتقليل الضغط على الخدمات المجتمعية.

٢. حجم المدينة هو عدد سكانها لذا ضرورة إيجاد السبل الكفيلة ولتحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الحضري خاصة في مراكز الاقضية الرئيسة وذلك عبر تنمية مناطق الأرياف عبر تشجيع الإصلاح والإنتاج الزراعي والتوسع في خدمات البنى التحتية للحد من الهجرة وتوزيع خطط التنمية على كافة مناطق المحافظة.

٣. تخطيط مراكز حضرية جديده خارج حدود المدن عبر التوسع السكني العمودي والافقي بالشكل الذي لا يؤثر على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن واقليمها ويخفف الضغط على مراكز المدن ويعمل على حسر مناطق السكن العشوائي.

٤. الضغط على الجهات المعنية لفتح باب الاستثمار في الخدمات التعليمية عبر التوسع في انشاء المدارس العامة بما يخدم الزيادة السكانية المستمرة والقضاء على ازدواجية الدوام والهجرة التعليمية نحو الحضر وتحقيق مبدأ الجودة بالتعليم وتوفير فرص التعليم للجميع.

٥. لما كانت المستشفى تمثل منظومة صحية واجتماعية متكامل لذا فمن شرائط التنمية الحضرية هو توفير بيئة صحية ملائمة لذا يجب العمل على انشاء المزيد من المستشفيات والمؤسسات الصحية للقضاء على الامراض والاوبئة التي تعيق فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦. اجراء دراسة شاملة لموارد المحافظة الطبيعية والبشرية لتحقيق افضل استثمار لإمكاناتها المحلية بما يحقق النفع العام على سكان المحافظة

هوامش البحث

(١) مفيد زنون يونس ، اقتصاديات السكان، ط١، عمان، ٢٠١١، ص١٦.

(٢) فاضل الانصاري، جغرافيا السكان، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٥، ص٩.

(٣) أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٩،ص١٢٣

(٤) حسن شحاته شعبان اتجاهات التنمية في المجتمع العربي ، مطبعة التقدم، الجزائر، ١٩٧٣، ٢٢٥.

(٥) كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، ٢٠٠٣، ص ٥٦-٥٧.

(٦)عباس فاضل السعدي, جغرافية السكان, ج٢, دار الكتب, بغداد, ٢٠٠٢. ص٦٥٦.

(٧) عبد الحليم مهور باشه، مبادئ واسس التخطيط الحضري، دار اليازوري، عمان الأردن، ٢٠١٨، ص١٧.

(٨)فتحي محمد أبو عيانة مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ب-ت، ص١٠٩.

(٩) الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير تحليل الوضع السكاني للعراق(٢٠١٨-٢٠٣٠)، ٢٠٢٢.

(١٠) البنك الدولي ، تقرير مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٣ https://data.albankaldawli.org

(١١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة بالتنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٩٥.

(١٢)جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٢١، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢، ص٧.

(١٣) كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٤٠.

(١٤) وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة الهجرة والمهجرين في المثنى، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

(١٥) وزارة الاعمار والإسكان العامة، مديرية بلديات المثنى، شعبة تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

(١٦) تم استخراج تم استخراج تقدير عدد السكان المتوقع اعتمادا على المعادلة: -

$$P_n = P_t * (1 + r)^n$$

P: تقدير حجم السكان في المستقبل، po :عدد السكان في التعداد السابق، r :معدل النمو السكاني n :عدد السنوات بين التعدادين

ينظر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج١، ط١، جامعة بغداد، ص٣٠٤

(١٧) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق لعام ٢٠٢٠.

* تقديرات ٢٠٠٧ ادمجت نواحي السوير والدراجي مع مراكز اقضية التابعة لها بالنسبة للسماوة والخضر

**تم استخراج مقدار العجز للمدارس الابتدائية اعتمادا على المعايير التخطيطية وفق المعادلة =(عدد التلاميذ/٣٦٠)-عدد المدارس.

*** تم استخراج مقدار العجز للمدارس الثانوية اعتمادا على المعايير التخطيطية وفق المعادلة =(عدد الطلاب/٥١٠)-عدد المدارس.

****تم استخراج مقدار العجز للمستشفيات اعتمادا على المعايير التخطيطية وفق المعادلة =(عدد السكان/50000)-عدد المستشفيات.

(١٨) حسين عليوي ناصر الزيادي، التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية (دراسة في جغرافية التنمية باستخدام GIS)، مجلة جامعة ذي قار، مج٦، العدد٢، ٢٠١١، ص٢.

المراجع والمصادر

أولا: الكتب

١. مفيد زنون يونس ، اقتصاديات السكان، ط١، عمان، ٢٠١١، ص١٦.
٢. فاضل الانصاري، جغرافيا السكان، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٥، ص٩.
٣. أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٩، ص١٢٣
٤. حسن شحاته شعبان اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، ١٩٧٣، ٢٢٥.
٥. كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٣، ص ٥٦-٥٧.
٦. عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج٢, دار الكتب, بغداد, ٢٠٠٢. ص٦٥٦.
٧. عبد الحليم مهور باشه، مبادئ واسس التخطيط الحضري، دار اليازوري، عمان الأردن، ٢٠١٨، ص١٧.
٨. فتحي محمد أبو عيانة مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ب-ت، ص١٠٩.
٩. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة بالتنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٩٥.
١٠. كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٤٠.
١١. عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج١، ط١، جامعة بغداد، ص٣٠٤.

ثانيا: المجلات

١. حسين عليوي ناصر الزيادي، التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية (دراسة في جغرافية التنمية باستخدام GIS)، مجلة جامعة ذي قار، مج٦، العدد٢، ٢٠١١، ص٢.

ثالثا: الدوائر الحكومية

١. الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير تحليل الوضع السكاني للعراق(٢٠١٨-٢٠٣٠)، ٢٠٢٢.

٢. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٢١، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢، ص٧.

٣. وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة الهجرة والمهجرين في المثنى، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٤. وزارة الاعمار والإسكان العامة، مديرية بلديات المثنى، شعبة تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق لعام ٢٠٢٠.

٦. وزارة التربية، المديرية العامة لتربية المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٧. وزارة الصحة، دائرة صحة المثنى، قسم الإحصاء الصحي والحياتي، (بيانات غير منشوره)، ٢٠٢٢